الـمـلـخصـا ت

سوء الاختيار وسوء المنحى وأساليب احتوائهما في نك «صنعت ومعدن» والمشروع المقترح من قبل مجلس الشورى الإسلامي

محمد نقي نظر بور*/ مريم أولاد**

الخلاصة

في الوقت الحاضر حيث مضت أكثر من ثلاثة عقود على تطبيق قانون العمليات المصرفية اللاربوية وبخصوصيات فريدة من نوعها، أدت المشكلات والنواقص التنفيذية للعقود وخصوصاً العقود التشاركية إلى إبرام كثير من المعاملات المصرفية على شكل عقود غير تشاركية. النظام المصرفي جزء مهم ومؤثر من المنظومة الاقتصادية في أي بلد، ومن التحديات التي تواجه النظام المصرفي اللاربوي قضية المعلومات غير المتناغمة بين البنك وطالب القروض في العقود التشاركية. إن وجود معلومات غير متوازنة يؤدي إلى بروز ظاهرة سوء الاختيار وسوء المنحى في الأسواق.

في معرض الإجابة عن السؤال الرئيسي في هذه الدراسة والقائل: ما هي سبل إدارة واحتواء سوء الاختيار وسوء المنحى في بنك «صنعت ومعدن»، نعمد بمنهج توصيفي ـ تحليلي إلى دراسة فرضيات متعددة يمكن أن تكون مؤثرة في إدارة واحتواء سوء الاختيار وسوء المنحى، ومنها الغربلة والإشراف، والعلاقة طويلة الأمد مع البنك، والتعهد حيال القروض المعطاة. وتشير النتائج التي خلصت لها الدراسة إلى أن بنك «صنعت ومعدن» يعتمد أكثر ما يعتمد، من بين سبل إدارة سوء الاختيار وسوء المنحى، على الدراسة الدقيقة للمشروع والإشراف، ويمكن للمشروع المقترح من قبل مجلس الشورى الإسلامي ـ ومن

*. أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد بجامعة المفيد (Nazarpur@mofid.ac.ir)

**. ماجستير علوم اقتصادية (Maryam.oulaad@gmail.com)

خلال عرض مناهج معينة ـ إدارة واحتواء هاتين المشكلتين لدى البنوك إلى تعمل بالعقود التشاركية.

الكلمات الأساسية: المعلومات غير المتوازنة، سوء الاختيار، سوء المنحى، الغربلة، بنك «صنعت ومعدن».

تأثير تفاصيل "الدعوة" في إيجاد المسؤولية الناشئة من الدعوة الليلية

حسينعلي باي*

الخلاصة

طبقاً لفتوى مشهور الفقهاء التي انعكست في المادة ٥١٣ من قانون العقوبات الإسلامي "لو دعا غيره فأخرجه من منزله ليلاً فهو له ضامن حتى يرجع إليه، فإن فُقد ولم يُعلم حاله فهو ضامن لديته...". والمستند الفقهي لهذه المادة القانونية المتضمنة لحكم استثنائي ومخالف للأصل هو رواية عبد اللهّ بن ميمون ورواية ابن أبي المقدام. سنسعى في هذا المقال إلى بحث ومناقشة المستندات الروائية لهذه المادة القانونية ليتسنى لنا الحصول على جواب مناسب للسؤال التالي: هل إنّ جميع أنواع الدعوة- سواء كانت حضورية أم غير حضورية، بواسطة أم بغيرها- يستلزم المسائلة القانونية لمن يقوم بالدعوة والإخراج ليلاً، أو هناك شروط خاصة لتتحقق المسائلة؟ وفي حال اتضاح الجواب عن هذا السؤال، سيرتفع الغموض من هذه الناحية عن المادة ٥١٣ من قانون العقوبات الإسلامي.

الكلمات الأساسية: الدية، الضمان، الدعوة، الدعوة الليلية

* عضو فى هيئة التدريس لمعهد الثقافة والفكر الإسلامى (Ha.bay@yahoo.com)

دراسة مقارنة للنظام الصحي في قانون التأمين الاجتماعي بين إيران وألمانيا

حسين رحمت اللهي*/زهراء ميرزائي**

الخلاصة

ربما أمكن القول في الوقت الحاضر إن الرعاية والخدمات الصحية على مستوى برامج نظام التأمين الاجتماعي هي من أكثر خدمات هذا النظام مقبولية وأهمية، وهو ما يطبق بدرجات متفاوتة في معظم بلدان العالم. فضلاً عن الوضع الخاص الذي يطرأ خلال فترة المرض (والحمل)، تفرض على الإنسان خلال هذه الفترة نفاقات وتكاليف إضافية. لذلك تتمتع كفاءة هذا الجزء من نظام التأمين الاجتماعي بأهمية خاصة.

ومع أن لنظام الصحة في منظومة التأمين الاجتماعي في إيران وألمانيا على المستوى الحقوقي والقانوني معايبه وإيجابياته، إلاّ أن بلد ألمانيا وبسبب سوابقه الطويلة في مجال التأمين الاجتماعي يعدّ نظاماً أكثر نجاحاً في هذا المضمار. تعاني برامج الصحة في إيران من نواقص يجدر رفعها ومعالجة المشكلات والعقبات القيمية والبنيوية فيها باستلهام تجارب النماذج الناجحة، وصولاً إلى إنجاح نظام التأمين الاجتماعي على مستوى الصحة.

الكلمات الأساسية: التأمين الاجتماعي، الصحة، المرض، مؤسسات التأمين الاجتماعي، إيران، ألمانيا.

*. أستاذ مساعد وعضو الهيئة العلمية في فرع الفارابي من جامعة طهران، (Hrahmat@ut.ac.ir)

**. طالبة دكتوراه حقوق عامة في فرع الفارابي من جامعة طهران. الكاتبة المسؤولة، (Mirzaee90@ut.ac.ir)

المنحى الديني في سيادة القانون في النظام الدستوري الإيراني

علي رضا دبيرنيا*/آية الله جليلي مراد/عبد السعيد شجاعي*****

الخلاصة

نعتزم في هذه الدراسة مناقشة مبدأ سيادة القانون باعتباره أحد أهم العناصر المكوّنة للنهضة الدستورية والنظام الديمقراطي في ضوء نظريات علماء الدين الذين عاصروا الثورة الدستورية في إيران. في هذا الإطار وبالنظر لمفهوم سيادة القانون وقراءات علماء الدين، يمكن رصد تصورين لهذا المفهوم. الأول: بعض علماء الدين ومنهم العلامة النائيني والآخوند الخراساني حاولوا التوفيق بين مفهوم سيادة القانون والتعاليم الدينية. وبالطبع فإن هذا التوفيق يزداد قوة وضعفاً في بعض عناصر سيادة القانون من قبيل الحرية والمساواة. ثانياً: كان هناك فريق آخر من علماء الدين منهم الشيخ فضل اللهّ نوري يعتقدون أن سيادة القانون تتعارض مع الأحكام والموازين الشرعية. وقد ذهب هذا الفريق من علماء الدين إلى أن احتياجات المسلمين يمكن تلبيتها بالأحكام والموازين الشرعية ولا حاجة بهم إلى سن قوانين. وبالطبع فإن هذه الجماعة من علماء الدين لا تتصالح حتى مع مكونات وعناصر سيادة القانون، ولم تكن تؤمن بالركائز العلمانية لمفاهيم مثل الحرية والمساواة. وقد عارض هؤلاء، وكانوا يسمون المطالبين بالمشروعة في مقابل المطالبين بالمشروطة، مفاهيم مثل فصل السلطات الحاكمة والمساواة والحرية والحكومة الدستورية.

الكلمات الأساسية: سيادة القانون، الدستورية في إيران، العلامة النائيني، الشيخ فضل اللهّ نوري.

---

*. أستاذ مساعد في قسم الحقوق العامة بجامعة قم.(Dr.dabirnia.alireza@gmail.com)

**. طالب دكتوراه حقوق عامة في جامعة قم. (A.Jalililaw@gmail.com)

***. عضو الهيئة العلمية في جامعة بيام نور.

رؤية جديدة من أجل تصحيح وقف المال في ضوء ماهية الوقف وماهية النقد

مصطفى كاظمي نجف آبادي*

الخلاصة

قبل ظهور الاقتصاد النقدي كانت معظم الأوقاف من نوع وقف الأملاك، ولكن مع شياع الاقتصاد النقدي طرحت قضية وقف المال والنقد في المحافل العلمية واكتسبت تدريجياً أهمية خاصة. وقد اختلف الفقهاء فيما بينهم بخصوص وقف النقد. والسبب الأساسي لهذا الاختلاف هو وجود أو عدم وجود شرط البقاء في المال الموقوف على افتراض الانتفاع. نحاول في هذه الدراسة، وبالمناهج الثلاثة القبلي، والحقوقي، والارتكازي، إثبات أن ماهية النقد هي المالية، وماهية الوقف هي البقاء على افتراض الانتفاع. ثم يصار إلى صياغة برهان منطقي لإثبات أن كل ما يمكن أن يبقى على افتراض الانتفاع فإن وقفه صحيح. المالية هو الشكل الأصلي للنقد، ويمتاز بصفة البقاء على افتراض الانتفاع، وطبقاً لهذا البرهان يمكن اعتبار وقف النقد وقفاً صحيحاً. وبمستطاع هذه الدراسة التي أنجزت بمنهج مكتباتي أن تمثل خطوة إلى الأمام على صعيد تصحيح الرؤية بخصوص وقف النقد من حيث أنها تحاول تصحيح وقف النقد في ضوء التركيز على ماهية الوقف وماهية النقد في الاقتصاد بالمناهج الثلاثة القبلي، والحقوقي، والارتكازي. مضافاً إلى أن المنهج الارتكازي في معرفة الماهية يعدّ من اقتراحات هذه الدراسة.

الكلمات الأساسية: ماهية الوقف، ماهية النقد، وقف النقد، المنهج القبلي، المنهج الحقوقي، المنهج الارتكازي.

*. أستاذ مساعد في مركز أبحاث الحوزة والجامعة. (Mostafakazemi@rihu.ac.ir)

مرونة سوق العمل ومجالات تطويره بالتشديد على الجوانب القانونية

الدكتور سعيد رضا أبدي*/زهراء زمانيان**

الخلاصة

إثر انتشار ظاهرة العولمة وما استتبعه من حالات تعهيد[١] للأعمال ومكننة للخدمات، ظهرت مشكلات وتحديات جديدة أمام الحكومات والعمال وأرباب العمل. وأدركت كثير من البلدان الأوربية أن التحدي الأساسي في مجال الأعمال وفرص العمل هو عدم مرونة سوق العمل. لذلك بادرت إلى إلغاء المقررات عن أسواق العمل وبذلت جهوداً مهمة من أجل رفع درجة مرونة سوق العمل وخفض مستوى المنحى الأمني فيه، وذلك عن طريق إلغاء المقررات والضوابط الإضافية. الدراسة هذه مستمدة من بحث ينتمي للمنهج التوصيفي ـ التحليلي القضية الأساسية فيه هي دراسة التحولات والتطورات الحاصلة في مجال علاقات العمل على المستوى الدولي من زاوية المرونة. ومن أجل الإجابة عن المسألة المطروحة تمت الاستفادة من مناهج متناسبة مع البحث، بحيث أن المعلومات والمعطيات ذات الصلة تم جمعها بالمنهج المكتباتي وتحليل المضمون. وتشير النتائج البحثية إلى أن الشرط الأساسي لتحسين وضع العمالة وخفض البطالة هو إلغاء المقررات والضوابط الزائدة في سوق العمل والمؤسسات المرتبطة به، وتعد تجارب البلدان الأوربية نماذج صالحة لتوفير الأرضية لإجراء تغييرات وإصلاحات في سوق العمل.

الكلمات الأساسية: المرونة، العمالة، سوق العمل، علاقات العمل.

---

*. عضو الهيئة العلمية في جامعة الشهيد بهشتي.(S-abadi@sbu.ac.ir)

**. ماجستير حقوق عامة من جامعة الشهيد بهشتي وقسم العلوم السياسية في جامعة المفيد. (Zamzam_٦٧@yahoo.com)

١. Outsourcing

Quarterly Journal

Religion and law

15

Spring
2017

Majlis Islamic Studies Center